

الجمهور المتسامح

تهاون في الحقوق والواجبات

يمكن للإنسان أن يتسامح في حقوقه الشخصية إشارا للرحمة أو صداقة، أو اصطفايا لمعروف. فقد ينزل عن دين لأنه يجد عند غيره ضيقا وقد يسكت عن إساءة لأنه يستصلح بسكوته هذا خصما أو يستبقي صديقا. ولكننا نصادف في حياتنا من المخالفات والاعتداءات ما يعد تهاوننا فيه اعتداء على حقوق الجمهور. وليس من حق أحد منا عندئذ أن يسكت. لأننا بسكوتنا هذا نسيء إلى وطننا بالإساءة إلى الجمهور، ونخالف قوانين بلادنا أو نعقم الوسائل التنفيذية لها.

ولا يمكن الحكومة وحدها مهما كثرت شرطتها أن تسهر على تنفيذ القوانين إن لم تجد معونة من الجمهور. ومهما يكن القانون قاسيا محكما فإنه يظل ضعيف الفائدة ما دام الجمهور يتغاضى عن تنفيذه ويتسامح مع مخالفته.

يأتي لنا أحيانا الخبز من الخبز، فيشقى أحدنا الرغيف فيجد فيه ديدانا أو صراصير. وبعد أن تتغلب على الاشتزاز الذي استولى على نفوسنا تحتفظ بالرغيف إلى أن يأتينا رسول الخبز في اليوم التالي فترده إليه مع كلمات قاسية. ويتقبل الرجل هذا الرغيف شاكرا ويعطينا بدلا منه آخر. وكأن المسألة قد انتهت من ناحيتنا وناحيته عند هذا الحد. ونحن في هذا السلوك وفي هذا التسامح قد أضربنا بأنفسنا وبالخبز وبالجمهور. فاما الضرر بأنفسنا فنستطيع أن نتركه مؤقتا. ولكن هذا الخبز نفسه لم يتعظ لأن كل ما كلفناه أنه غير رغيفا برغيف، وأن الصراصير والذباب والديدان ستوافر في خبزه فتفسد صحة الأجسام وصحة النفوس.

ولو أن صاحب هذا الخبز اتقى عقوبة رادعة ولو مرة واحدة وأحس يد القانون الثقيلة تقبض على عنقه لتعلم واعتبر وصار تاجرا أو صانعا يراى بديقه ونظافة مخبزه. ولكننا بتسامحنا هذا قد أفسدناه.

ثم هناك صحة الجمهور التي ليس من حقنا أن تهاون فيها. فان سكوتنا عن هذا الفساد هو بمثابة الاشتراك في الجريمة، ولعانا بهد كل هذا نعدم وتحدث مع اخواننا عن نظافة الطابون الأجنبية والثقة بالتاجر الأجنبي وكثرة ما يمشو من فساد في تجاراتنا وصناعاتنا... وننسى أننا شركاء في هذا الفساد بتسامحنا. فان قوانيننا قد نصت على العقوبات الرادعة

لمثل هذا الفساد. ولكن لا يمكن للحكومة أن تقيم شرطيا لكي يفتح كل رغيّف أو يفتش في آنية المعجين لكي يبحث عن الديدان والصراصير . وصحيح إن لها مفتشين يقومون ببعض هذا الواجب . ولكن قدرة هؤلاء المفتشين محدودة بالوقت والجهد .

وكذلك الشاد في اللحم . تقصد الى الجزائر ونحن نعرف أن الحكومة قد حددت أثمانا لا يجوز له أن يتجاوزها فإذا شئنا أن نؤدى الثمن المعين رفض وتمداننا . وهو إنما يرفض لأنه يعرف أننا ستراعى ونسأح ونؤثر أداء القرش الزائد على الثمن المعين على ان نقصد الى دار البوليس ونسكو ونقضى الوقت الثمين في كتابة المحضر وتأديه الشهادة يوم الجلسة . ولكننا بهذا العمل أو هذا التسامح قد أضربنا أيضا بالجمهور بل بالجمهور الفقير . فإن زيادة قرش قد لا ترهقنا ولكنها ترهق الفقير . ولو أننا كلفنا أنفسنا مشقة الشكوى الرسمية لخدمنا بذلك سلطة القانون ومصلحة التقرير فضلا عن خدمة أنفسنا وخدمة الجمهور العام بل خدمة هذا الجزائر نفسه الذى يجب عليه أن يطبع القوانين ولا يجرؤ على مخالفتها في الصغار فيتبها بذلك الى مخالفتها في الكبار .

وأحيانا يصادفنا البائع الجائل وبعد أن رهقنا بمرض مبيعاته الصغيرة تناول منها مشطا أو فرشاة ونسأل عن الثمن فيجابهنا في جراءة أو وقاحة قائلا : "عشرة قروش" فنشعر في المساومة ونتمهى بعد حديث طويل الى قرش أو قرشين . وكلنا يحس في هذه المساومات أن البائع ينوى نية أكيدة أن يفشنا ويسرق نفودنا ولكننا مع ذلك نتعاضى ونساوم ، وهذا مع العلم بأن هناك قانونا يحتم وضع الأثمان على السلع . ولكنا — نحن أفراد الجمهور — لانطالب بتنفيذه بل نرضى هذه المساومات تجرى أمام أعيننا وتكرر كل يوم ونحن شركاء فيها لاتقل جرميتها عن جريمة البائع . ولعلنا بعد ذلك نتحدث عن "أمانة" أو ذمة التاجر لأجني الذى يعين أثمان سلعه ولا يغيرها ولا يقبل المساومات إزاء تاجرنا سواء أكان جائلا أم ثابتا مع أنه كان يمكننا أن نرقى بالتجارة المصرية ونستصلح التاجر المصرى اذا نحن — فقط — نفذنا القانون وحتما وضع الأثمان .

وقد يقال هنا إن وضع الأثمان لا يبنى الذمة أو الأمانة ، وأن التاجر يستطيع أن يغير الثمن حتى بعد تعيينه بالخط ، أو أن هناك كثيرين ممن يشترون ولا يقرأون . أو أن الثمر قد يكون أكبر مما يجب . وكل هذا جائز ، ولكن في طورنا الحاضر يجب أن نقتنع من الإصلاح بالجل الى أن نصل يوما ما الى الككل والى أن نعيد الثقة بين الجمهور وبين التاجر المصرى ونثبتها .

ثم هناك التاجر — وهو فى الأغلب البائع الجائل — الذى يطفف فى الميزان . والطفيف جرمية معية فى قوانيننا . ومع ذلك نرضى ونسكت ونسأح . وربات البيوت هن ضحايا هذا التطفيف . ولا يمكن أن نتظر من ربة البيت أن تترك منزلها وتقصد مع البائع الى مركز البوليس

للتحقيق وكتابة المحضر. ولكن نحن الرجال كان يجب أن نرضى بأداء هذا الواجب الوطنى الاجتماعى لمنع الفس من الحياة التجارية وإيجاد الثقة بين الباعة وبين ربات البيوت. والناسح هنا جريمة واضحة من جميع الذين يشتركون فيها باعة ومشتريين. وكثيرا ما نرى أحد أفراد الجمهور يشتري الموز أو الخوخ من أحد الباعة فيزن هذا له مقدار ما اشترى ، ولكن الشارى يعمدالى دكان مجاور فيعيد الوزن فاذا وجد نقصا قنع بأخذ الزيادة من البائع كأن كل شىء قد انتهى مع أنب المشتري يعرف أن هذا التطفيف الذى وقع معه سيقع مع غيره . وان الواجب الوطنى يقضى عليه بضبط الصنجات الزائفة وتسليمها للبوليس كما تسلم اليه أدوات الترييف للنقد سواء .

وهذا الذى تحدثنا عنه يتصل كله بالتجارة وتسامحنا فى الفس فيها . ولكن هناك أحوالا أخرى لا تتصل بالتجارة . منها هذه الأوساخ التى تمتلئ بها شوارعنا من زباله المنزل التى يجب أن توضع فى صندوقها المعين لها . ولكن الخادمة آثرت الاقتصاد فى المسافة وألقته فى مكان قريب من منزلها . وهى زباله مخلوطة مكونة من ورق الجرائد الى أمهات الدجاج المذبوح فى المساء السابق الى قشر البطاطس وورق الكرنب . وهذه كلها عند الريح الخفيفة تنثر فى أنحاء الشارع أو تتكا كأ عليها القطط وقد ينشب شجار بينهن ثم يكف عليها الذباب . والشارع هو بعد كل هذا ملك للجمهور . ويجب أن يبنى نظيفا لأن نظافته ضرورية للصحة العامة مثل نظافة المنزل سواء .

ثم هناك الصبيان المشردون. هذا يتطابق بالترام وهو يرشح نفسه لقطع الساق أو الذراع. وليس بين الركاب من ينهره بل يترك جميعهم هذه المهمة للتذكري أو للشرطى الذى تسدبه المحافظة مرة كل شهراً وشهرين لضبط هؤلاء المتسلقين الذين يعرضون حياتهم وجيوب الركاب للخطر . بل هناك الشحاذ الذى يتسول علنا مع أن الملاجئ متعددة وهى قد أنشئت لكى تزويه .

وفى كل هذه الأحوال يفرض الجمهور فى حقوقه ويقصر فى أداء واجباته . وهو يسلك سلوكا يرمز اليه الأوربيون المقيمون بيننا أو السائحون الراحلون هنا بلفظة "معلش" . وهى لفظة ما أسأها لو سلمنا مغزاها . لأنها تعنى التفكك فى المبادئ والناسح فى الحقوق والرضى بالهوان وكراحة الدقة والإحكام .

أجل . ما أقساها من لفظة نستعملها فى التهاون فى حقوقنا وفى واجباتنا وفى إخلاف المواعيد وفى غير ذلك مما يحتاج الى الأخلاق القاسية اخلاق الرجولة والنظام والفتنة والتبصر لمصلحة الوطن .